أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني ويخدمن نسبته وعليهما فكم مبتدأ خبره قد حلبت
وإفراد الضمير حملا على لفظ كم وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ وإن كانا نكرتين لأنهما قد وصفتا بلك وبعد عاء
محذوفة مدلول عليها بالمذكورة كما حذفت لك من صفة خالة مدلول عليها بلك الأولى والخبر قد حلبت
ولا بد من تقدير قد حلبت أخرى لأن المخبر عنه جنس فتعدد لفظا ومعنى نظير زينب وهند فاضلتان ولم تخل
من الوجه ظرفا أو مصدرا والتمييز محذوف أي كم وقت أو حلبة **تنبيهات الأول** إفراد تمييز
الخبرية أكثر وجمعه جيد وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم **الثاني** الجر فيها بالإضافة على الصحيح
لا بمن مضمرة وقال الفراء إنه بمن مقدرة ونقل عن الكوفيين **الثالث** من أحكام تمييز الخبرية أنه لا ينفصل
وإن نصب حملا على الاستفهامية فيه وإن ذلك جائز في السعة وقد جاء مجرورا مع الفصل بظرف أو مجرور فصل
كقوله كم دون مية موماة يهال لها إذا تيممها الخريت ذو الجلد وكقوله كم بجود مقرف نال العلى
وكريم بخله قد وضعه وقوله كم في بني بكر بن سعد سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع والصحيح اختصاص
ذلك بالشعر ومثله فصل تمييز العدد المركب وشبهه وقد ذهب الكوفيون إلى جوازه في الاختيار وقيل
إن كان الفصل بناقص نحو كم اليوم جائع أتاني وكم بك مأجور جاءني جاز وإن كان بتام لا يجوز وهو قريب
من نفسه وإن كان الفصل بجملة كقوله كم نالني منهم فضلا على عدم أو بظرف وجار ومجرور معا كقوله تؤم
سنانا وكم دونه من الأرض محدودبا غارها تعين النصب خلافا لما المصنف وهو مذهب سيبويه
الرابع الاستفهامية والخبرية يتفقان في سبعة أمور ويفترقان في سبعة أمور فيتفقان
في أنهما اسمان ودليله واضح وأنهما مبنيان وأنهما بناؤهما على السكون وهو سبب لزوم الإبدال
وأنهما يفتقران إلى مميز لا بد منهما وأنهما يجوز حذف مميزهما إذا دل عليه دليل خلافا لمن منع حذف
تمييز الخبرية وأنهما يلزمان الصدر فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر وأنهما على
حد واحد في وجوه الإعراب وحكم يفتقسمها أن تقدم عليهما حرف جر أو مضاف فهي مجرورة وإلا فإن كانا
كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة على المصدر أو على الظرف وإلا فإن لم يكن يليها فعل أو وليها وهو لازم
أو رافع ضميرها أو سببيها فهي مبتدأ وإن وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله فهي مفعولة وإن أخذه فهي
مبتدأ إلا أن يكون ضميرا يعود عليها فيجوز فيها الابتداء والنصب على الاشتغال ويفترقان في أن تمييز
الاستفهامية إذا أصله النصب وتمييز الخبرية إذا أصله الجر وفي أن تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية
يكون مفردا وجمعا وفي أن الفصل بين الاستفهامية وبين مميزها جائز في السعة ولا يفصل بين الخبرية ومميزها
إلا في الضرورة على ما مر وفي أن الاستفهامية لا تدل على تكثير والخبرية للتكثير خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف
وفي أن الكلام مع الخبرية يحتمل التصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية وفي أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن

بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية فيقال في الخبرية كم عبيد لي خمسون أم ستون وفي الاستفهامية كم
مالك أعشرون أم ثلاثون انتهى **وكَكَمْ** بمعنى هذه أي الخبرية في الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار ر
كأيِّ وكذا وينتصب تمييز ذين أو به صل من نصب بخلاف تمييز كم الخبرية فتقول كأين رجلا رأيت ومنه
قوله وكائن لنا فضلا عليكم ومنه قديما ولا تدرون من من منع وقوله اطرد اليأس بالرجا فكأين
آلما حم يسره بعد عسره وتقول كأين من رجل لقيت ومنه وكأين من نبي قتل معه ربيون كثير وكأين من آية
في السموات والأرض وتقول رأيت كذا رجلا **تنبيهات الأول** أن كل واحدة من كأين وكذا
كم في أمور وتخالفها في أمور أما كأين فإنها توافق كم في خمسة أمور وتخالفها في خمسة فتوافقها
في الإبهام والافتقار إلى التمييز والبناء ولزوم التصدير وإفادة التكثير تارة وهو الغالب
والاستفهام أخرى وهو نادر ولم يثبته إلا ابن قتيبة وابن عصفور والمصنف واستدل بقول أبي
ابن كعب لابن مسعود كأين تقرأ سورة الأحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين وتخالفها في أنها مركبة
وكم بسيطة على الصحيح وتركيبها من كاف التشبيه وأي المنونة ولهذا جاز الوقف عليها بالنون
لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية ولهذا رسم في المصحف نونا ومن وقف بحذفه اعتبر
حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف وفي أن مميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ويرده
ما سبق وفي أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور وقد مضى وفي أنها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة
وابن عصفور أجاز أبكأين تبيع هذا الثوب وفي أن مميزها لا يقع مفردا وأما كذا فتوافق كم في أربعة
أمور وتخالفها في أربعة فتوافقها في البناء والإبهام والافتقار إلى المميز وإفادة التكثير
وتخالفها في أنها مركبة وتركيبها من كاف التشبيه وذا الإشارية وأنها لا تلزم التصدير
تقول قبضت كذا وكذا درهما وأنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها كقوله عد النفس
نعمى بعد بؤساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا كذا
درهما وذكر الناظم أن ذلك مسموع ولكنه قليل وعبارة التسهيل وقل ورود كذا مفردا أو مكررا بلا واو
وأنها يجب نصب تمييزها فلا يجر بمن اتفاقا ولا بالإضافة خلافا للكوفيين أجازوا في غير تكرار ولا عطف
أن يقال كذا ثوب وكذا أثواب قياسا على العدد الصريح ولهذا قال فقهاؤهم إنه يلزمه بقوله عندي كذا
درهم مائة وبقوله كذا دراهم ثلاثة وبقوله كذا كذا درهما أحد عشر وبقوله كذا درهما عشرون وبقوله
كذا وكذا درهما أحد وعشرون حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ووافقهم على بعض هذه التفاصيل
غير مسألتي الإضافة المبرد والأخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور ووهم ابن السيد فنقل
اتفاق النحويين على إجازة ما أجازه المبرد ومن ذكر معه وعبارة التسهيل وكنى بعضهم بالمفرد المميز